الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

Financial education as a basic mechanism for promoting financial inclusion in Arab countries

مفتاح غزال[1،*]، مراد بركات[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

[2] المركز الجامعي نور البشير- البيض (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2020/03/22 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2020/03/30 ؛ **تاريخ القبول** : 2020/04/15

ملخص : تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، والتصدي للفقر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي تسعى بلدان العا لم في الوقت الراهن لإشراك شرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهشمة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، وهذا من خلال تعميم الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم بعدالة وشفافية، تجسيدا للشمول المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط الشمول المالي بالثقافة المالية خصوصا في الدول العربية ، حيث يشكّل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعّال، وبالمثل، فإن امتلاك حساب مصرفي يعمل كحافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، وعادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها وعليه تم التعرف في هذه الدراسة على مختلف المفاهيم الأساسية للشمول المالي والثقافة المالية إضافة الى معرفة واقع الشمول المالي في الدول العربية ومستوياتها ودور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

الكلمات المفتاح : الثقافة مالية ؛ التعليم المالي ؛ الشمول المالي ؛ الدول العربية.

تصنيف JEL : E69 ؛ G39.

Abstract: In order to achieve the goals of sustainable development, address poverty and integrate the informal economy, the countries of the world are currently seeking to involve society segments of society, especially the poor and the disadvantaged in the economy and financial system, and this through circulating financial services to different members of society according to their needs and requirements fairly and transparently, embodying financial inclusion, and aiming This study indicates the relationship between financial inclusion and financial culture, especially in the Arab countries, where an understanding of banking products and services is a prerequisite for generalization, good use, and effective use of them. Likewise, having an account A banker acts as a catalyst for a better understanding of financial concepts and principles. Usually low levels of financial inclusion are associated with a low level of financial culture. Therefore, financial education has become a necessity to facilitate access to financial products and services and encourage their use. Therefore, this study has been identified in various basic concepts of financial inclusion and financial culture In addition to knowing the reality of financial inclusion in Arab countries and their levels and the role of financial education in promoting financial inclusion in Arab countries.

Keywords: Financial culture; financial education; financial inclusion; Arab countries.
Jel Classification Codes: E69; G39.

* MEFTAH GHEZAL, e-mail: meftah.ghezal@univ-alger3.dz

* MORAD BARKAT, e-mail: barkat.ryadh@gmail.com

تمهيد:

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة استخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم، بسبب عدم وجود برامج تكوينية للتعريف بمختلف المفاهيم وأنواع الخدمات المالية وكيفية التعامل معها، في هذا السياق تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي سوف نبحث في مدى استفادة مجتمعاتها من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، ومدى معرفتهم واطلاعهم على هذه الخدمات حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة التي تربط الشمول المالي بالثقافة المالية خصوصا في الدول العربية ، حيث يشكّل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن استخدامها والاستفادة منها بشكل فعّال، وكذا معرفة واقع الشمول المالي في الدول العربية ومستوياتها ودور التعليم المالي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

– الإشكالية:

ما هو دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية؟.

– تقسيمات الدراسة:

لتحليل دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي قمنا بتقسم البحث إلى محورين، يتناول المحور الأول دراسة نظرية لمفهوم الشمول المالي من خلال توضيح أهميته وأهدافه وأساليب قياسه، والمحور الثاني يتناول التعليم المالي والثقافة المالية في الدول العربية.

أولا– مفاهيم أساسية حول الشمول المالي والثقافة المالية:

1– ظهور الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول (**Inclusion Financial**) (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة، اذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.[2]

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم ٌعقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في 2017.

2– مفهوم الشمول المالي:

عكس الشمول المالي (الإقصاء المالي) أو الاستبعاد المالي والذي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لفئات (أفراد أو مؤسسات) دون أخرى، لاعتبارات عدة قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي، أو مالية كارتفاع تكلفة الخدمات، أو محدودية الخدمات، أو اعتبارات دينية...الخ ، فالشمول المالي أو التمويل الشامل مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، ويتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة ، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته [3]

حسب البنك الدولي فإن الشمول المالي: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمانيات والتأمين –التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة."[4]

ويعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي: "بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي."[5]

مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية: اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

-الحصول على الخدمات المالية.

- استخدام الخدمات المالية.

- جودة الخدمات المالية.

وذلك من ناحية سهولة الوصول إلى الخدمة المالية وبأقل تكلفة وبوسائل بسيطة وأكثر جودة

3- أهمية وأهداف الشمول المالي:

تتمثل في العناصر التالية:

أ- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.[6]

ب- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية[7]

ج- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

د- يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

4- الركائز الأساسية للشمول المالي:

وتتمثل الركائز الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي في:

أ –**دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

– بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي

– الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها : فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات الأمين .... وغيرها.

– تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

– الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.

– توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة[8]

ب –**الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

ج– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: وذلك لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات المشرفة في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

د– التثقيف المالي: ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

ثانيا– التعليم المالي والثقافة المالية في الدول العربية:

1– تعريف الثقافة المالية:

تُعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية ، كما تُشير إلى تطوير مستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تُمكّن الأفراد من الاستجابة لكافة المتغيّرات الشخصية والاقتصادية والثقافة أو المعرفة المالية هي عنصر هام وأساسي من عناصر التطوّر والاستقرار الاقتصادي والمالي ، في المقابل، تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الاستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والاستثمارات غير المدروسة[9]

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): "التعليم المالي هو العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية".

وعليه، فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويُعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي ، وقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع المصارف والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والمصارف المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي

2– أهمية التثقيف المالي:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي، وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرّها قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (2010)،

والحماية المالية للمستهلك (2011) والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (2012) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم، وفي العام 2016، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، وفي هذا السياق، أكّد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الثقافة المالية هي من مهارات الحياة الأساسية ويمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل.

وفي وقت أصبحت فيه المنتجات المالية المعقدة متاحة وبسهولة لمجموعة كبيرة من الناس، باتت الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات المالية السليمة، وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية ، وبالتالي، تبيّن أن العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة على سبيل المثال، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويديرون ديوناً أكبر ويدفعون فائدة أعلى على القروض.[10]

من جهة اخرى، تُمكّن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم واتخاذ قرارات مالية عقلانية وسليمة، فضلاً عن التخطيط والادخار للتقاعد، كما يقوم المستثمر المثقّف مالياً بتنويع استثماراته في قطاعات وصناعات وأسواق مختلفة بهدف تقليل المخاطر.[11]

3- الثقافة المالية حول العالم:

مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي للمعرفة المالية: أصدرت 'ستاندرد أند بورز' بالتعاون مع البنك الدولي ومركز 'غالوب' للاستطلاعات عام 2015، المؤشر العالمي السنوي للمعرفة المالية والذي يقيس مدى إلمام الشعوب بالمفاهيم المالية الأساسية، وقد شمل الاستطلاع أكثر من 150,000 شخص في نحو 144 دولة، ويقيّم المعرفة الأساسية لأربعة مفاهيم رئيسية في إتخاذ القرارات المالية هي: أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخّم، إضافة إلى معلومات عن تنويع الاستثمار لتقليص المخاطر، ويبين الجدول رقم (1) أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها مؤسسة ستاندرد آند بورز عام2015، على الصعيد العالمي.

حيث تُظهر الدراسة أن 33% من البالغين لديهم معرفة أو ثقافة مالية وفهم للمبادئ الأربعة (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، وتنويع المخاطر)؛ وبعبارة أخرى، فإن حوالي 3.5 مليار شخص، معظمهم في الاقتصادات النامية، تنقصهم المعرفة المالية. وتتفاوت معدلات الثقافة المالية بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، حيث أن 55% من البالغين في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) لديهم معرفة مالية، مقابل 28% فقط من البالغين في الإقتصادات الناشئة الرئيسية أو دول البريكس (البرازيل وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا). أما الدول ذات أعلى معدلات المعرفة المالية فهي الدنمارك والنرويج والسويد (71%)، تليها كندا (68%)، والمملكة المتحدة (67%) وألمانيا وهولندا (66%)، وأستراليا (64%)، وفنلندا (63%)، ونيوزيلندا (61%). في المقابل، فإن الدول التي سجّلت أدنى نسب من المعرفة المالية هي اليمن (13%)، وأفغانستان وألبانيا (14%)، وأنغولا والصومال (15%)، وطاجيكستان (17%)، وكل من النيبال وهايتي وكمبوديا (18%)، وجمهورية قيرغيزستان وبنغلادش (19%).

يزداد مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل، حيث ارتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأسر الأكثر ثراءً عن نظيرتها بين الأسر الأقل دخلاً في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء، وأظهرت الدراسة أن 31% من البالغين الذين ينتمون إلى أغنى 60% من الأسر في الاقتصادات الناشئة الرئيسية لديهم معرفة مالية، مقابل 23% من البالغين الذين ينتمون إلى أفقر 40% من السكان، وتسجّل الاقتصادات المتقدمة فجوة مشابهة في نسب المعرفة المالية بين الأغنياء والفقراء.

كما تزداد المعرفة المالية مع مستوى التحصيل العلمي، فعلى الصعيد العالمي، تصل الفجوة في نسب المعرفة المالية إلى نحو 15% بين الذين أتموا المرحلة العلمية الابتدائية فقط أو الثانوية أو الجامعية[10]

وتُبيّن الدراسة أن العلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي ثنائية الاتجاه؛ ففي حين تساهم المعرفة المالية والوعي المالي في تعزيز الشمول المالي، فإن إمتلاك الحسابات المصرفية أو استخدام البطاقات الإئتمانية أو الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية قد يعمّق أيضاً مهارات العملاء المالية.

4- الثقافة المالية في الدول العربية:

أحرزت الدول العربية تقدّماً على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة، ومع ذلك لا يزال العالم العربي متخلّفاً عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ34%.

أ -الفئات المُستهدفة من برامج التعليم المالي في الدول العربية:

من الشكل رقم 1 وحسب معطيات اتحاد المصارف العربية نجد أن البرامج التكوينية المخصصة في التعليم المالي المتعلقة بنوع الحسابات المصرفية ومعدلات الفائدة وكيفية الحصول على القروض والتمويل وطريقة متابعة الأرصدة البنكية خصصت للعديد من الفئات من شباب ونساء وسكان الأرياف وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأميون وغيرها كان لها دور كبير في توضيح المفاهيم المالية لهذه الفئات وتمكنهم من معرفة كيفية اجراء مختلف المعاملات المالية.

كما يُظهر الجدول رقم (2) معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي. احتلّت تونس المرتبة الأولى عربياً والـ 32 عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً 45%، وحلّ لبنان في المركز الثاني عربياً والـ 33 عالمياً (44%) والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ 37 عالمياً (44%)، في المقابل سجّل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة 13% و15% على التوالي، وبالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية 27.7% لدى النساء مقابل 33.5% للرجال، وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى 13% في تونس و 11% في لبنان و 10% في الجزائر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة حيث تمتلك النساء معرفة مالية (41%) أكثر من الرجال (37%).

ومن خلال الجدول رقم (3) وتماشياً مع النتائج العالمية، يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية (باستثناء الأردن والسودان). ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يمتلك 35% من أغنى 60% من الأسر ثقافة مالية، مقابل 27% من أفقر40% من الأسر.

وبالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية 35-54 و55+، مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعّالة لتعزيز الثقافة المالية، على سبيل المثال في لبنان 50% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 عاماً لديهم معرفة مالية، مقابل 40% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و54 عاماً، و 38% من البالغين فوق سن الـ 55 كما يبينه الجدول رقم (4).

ب -إنجاز العرب (مبادرة إقليمية لتعزيز الثقافة المالية):

تأسست إنجاز العرب عام 1999 وأصبحت المكتب الإقليمي لمؤسسة (جونيور أتشيفمنت) العالمية عام 2004، وهي المنظمة غير الربحية الوحيدة في المنطقة العربية الرائدة في تمكين وتدريب الشباب في مهارات الريادة والقيادة من خلال برامج تعليمية وتدريبية حول الجاهزية الوظيفية وريادة الأعمال والثقافة المالية، وذلك من خلال شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، وهي تعمل في 13 دولة عربية (الجزائر، والبحرين، ومصر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عُمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن)، بالإضافة إلى باكستان كما هو موضح في الجدول رقم (5).

ج- معوقات تعزيز الثقافة المالية في الدول العربية:

حسب رأي الباحثين يمكننا حصر أسباب ضعف الثقافة المالية ومعدلات الشمول في بعض البلدان العربية في النقاط التالية:

-عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مثل (اليمن، سوريا، العراق، ليبيا)، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان.

-عامل آخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربية، اذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010 ، فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.

– البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا الى المقدرة المالية او لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

– ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.

– مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد.

– أسباب تعود الى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي ال تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، الا انها لاتزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.

– ضعف مستوى التثقيف المالي، كما اشرنا سابقا فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا علة معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

– هيكل ملكية القطاع المصرفي، فاغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

– ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للقصاء المالي. إضافة الى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص التمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في اطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

– تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الإلكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.

– ضعف اهتمام الجهات المشرفة على القطاع المالي والمصرفي بشان نشر الوعي بأهمية الشمول المالي.

IV– النتائج والتوصيات:

لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي خاصة في العقد الأخير بعد ازمة 2008 العالمية، وذلك نظرا لـ :

– أهمية الشمول المالي في استقرار النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي، دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة والمنافسة وأهداف التنمية المستدامة،

– يُعتبر التعليم المالي شرطاً مُسبقاً ونتيجة تابعة للشمول المالي في آن واحد، وعلى برامج التعليم المالي أن تستهدف جميع فئات المجتمع، خصوصاً النساء، والشباب، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والفئات المحدودة الدخل، وبالتالي تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية.

وبعد هذه الدراسة قدمنا مجموعة من الاقتراحات و آليات التنفيذ لرفع مستويات الثقافة المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، فيما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية، تجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت بوضع خطط وبرامج واستراتيجيات لتحقيق الأهداف التالية

1 –تعزيز الثقافة المالية والتعليم المالي في الدول العربية:

–إعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي بمشاركة المصارف وجهات من القطاعين العام والخاص، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والمسنين، وموظفي القطاع العام، والشباب، والنساء، والأميين، والمغتربين، واللاجئين، وسكان الأرياف، وذوي الدخل المحدود .

–إدخال مادة التثقيف المالي للمراحل الابتدائية والثانوية في مناهج التعليم الرسمي والخاص التي تعتمدها وزارات التربية والتعليم في المدارس العربية، ودمج برامج التعليم المالي في المناهج الجامعية وبرامج محو الأمية

–استخدام وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو والمجلات والصحف)، بالإضافة إلى وسائل التكنولوجية الحديثة) التعلّم الإلكتروني E-learning، وتطبيقات الهاتف المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي

-توزيع مطبوعات ومواد تعليمية مجّانية في البنوك العربية، والمصارف المركزية، والمدارس والجامعات (كتيّبات، وأقراص مدمجة، ومنشورات...)

2 -**تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:**

-تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتواءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

-تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية

-إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- الإحالات والمراجع :

1.سمير عبد الله (2016)، **الشمول المالي في فلسطين**، فلسطين: معهد ابحاث الدراسات الفلسطيني (ماس)، ص 15.

2. أحمد سرور، منى حجازي (2017)، **تزايد الدور...كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟** . على الخط: https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona///12/11/2017. (تاريخ الزيارة 2019/09/08).

3. اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في العالم العربي**، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 427، على الخط: https://uabonline.org/ar/ .

4. مركز المشروعات الدولية الخاصة (2017)، **سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي**، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ص06.

5.صورية شنبي و السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3 – العدد2 (2018) ص 104-129.

6. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ص03.

7.بنك الجزائر (2017)، **الشمول المالي**، ص 01.

8. ماجد محمود محمد أبوديه (2016)، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني** ، فلسطين: رسالة ماجستير جامعة الأزهر، غزة – فلسطين، ص 33.

9. Kozup and Hogarth(2008),what is the goal of financial education.p 12.

10. Lusardi A, and Tufano, P (2015), "Debt Literacy, Financial Experiences, and Over Indebtedness," Journal of Pension Economics and Finance, Vol. 14, special issue 4, pp. 332-328.

11. Margarida A. and Mendes V (2010), "Financial Literacy and Portfolio Diversification," Quantitative Finance, Vol. 10(5), pp. 515-528.

12. Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World: Insights from the Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey".
http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit_paper_16_F2_singles.pdf.

13. Attia, H & .Engelhardt, H. (2016). "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) .

- ملاحق :

الشكل (1): الفئات المستهدفة من برامج التعليم المالي في الدول العربية.

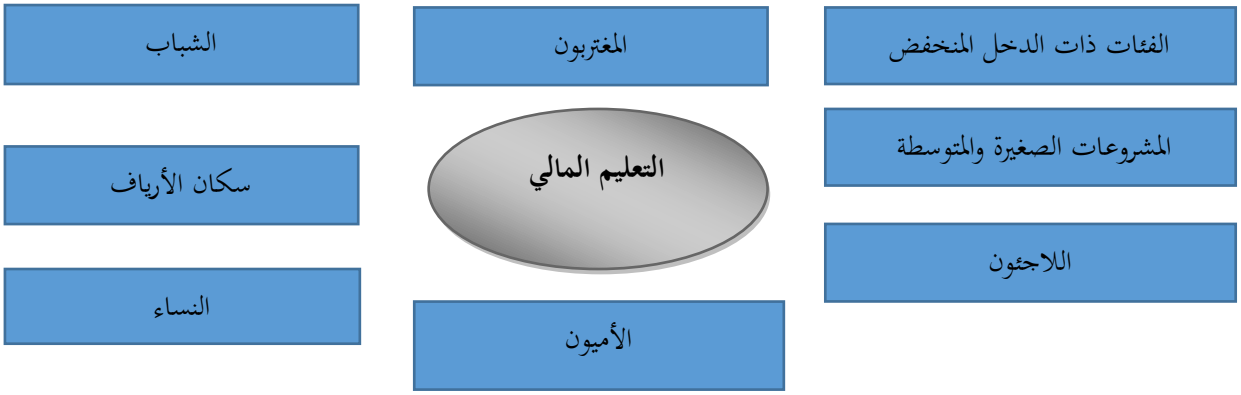

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 442 ،اتحاد المصارف العربية، 2017 ص 32.

الجدول (1) : مستوى الثقافة المالية حول العالم

يفتقر ثلثي البالغين حول العالم إلى المهارات المالية والحسابية، أي يتصف نحو 3.5 شخص حول العالم بالجهل المالي.
تفوق الرجال على النساء بالمعرفة المالية التي بلغت نسبتها 35 % للرجال و30 % للنساء.
ارتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأسر الأكثر ثراء 31 % عن نظيرتها من الأسر الأقل دخلا 23 %.
أسعار الفائدة والتضخم هي أكثر المفاهيم المالية فهما وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر هو المفهوم الأقل فهما.
تسجل الفئة العمرية 35-50 أعلى نسبة من المعرفة المالية 63 %.
يرتبط مستوى المعرفة المالية بمستوى التعليم، فكلما زاد التحصيل العلمي ، زادت الثقافة المالية.

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المؤشر العالمي للمعرفة المالية (ستاندرد اند بورز 2015).

الجدول (2) : نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية (%)

الدولة	البالغين	الذكور	الإناث	الفجوة بين الجنسين
الجزائر	33	38	28	10
البحرين	40	41	36	5

مصر	27	30	25	5
العراق	27	29	25	4
الأردن	24	25	22	3
الكويت	44	46	40	6
لبنان	44	50	39	11
موريتانيا	33	38	29	9
السعودية	31	34	28	6
الصومال	15	15	15	0
السودان	21	22	20	2
تونس	45	51	38	13
الامارات العربية	38	37	41	(4)
فلسطين	25	28	21	7
اليمن	13	18	8	10
المتوسط	30.7	33.5	27.7	5.8

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على المؤشر العالمي للمعرفة المالية (ستاندرد اند بورز 2015)

الجدول (3) : نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية: أغنى 60% وأفقر 40% من الأسر (%)

الدولة	أغنى 60% من الاسر	أفقر 40% من الاسر	الفجوة في الدخل
الجزائر	36	29	7
البحرين	42	36	6
مصر	30	23	7
العراق	29	24	5
الأردن	23	24	(1)
الكويت	45	42	3
لبنان	45	44	1
موريتانيا	34	33	1
السعودية	35	27	8
الصومال	18	11	7
السودان	20	22	(2)
تونس	48	39	9
الامارات العربية	40	36	4
فلسطين	28	23	5
اليمن	17	7	7
المتوسط	32.5	28	4.5

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على المؤشر العالمي للمعرفة المالية (ستاندرد اند بورز 2015).

الجدول (4) : نسبة الثقافة/المعرفة المالية في الدول العربية حسب الفئات العمرية (%)

الدولة	34-15	54-35	55+
الجزائر	36	24	34

البحرين	39	43	33
مصر	31	23	23
العراق	31	25	13
الأردن	28	20	16
الكويت	45	39	48
لبنان	50	40	38
موريتانيا	35	39	19
السعودية	32	30	30
الصومال	15	18	13
السودان	24	19	15
تونس	48	43	39
الامارات العربية	39	38	43
فلسطين	27	22	21
اليمن	16	10	9
المتوسط	33.1	28.9	26.3

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على المؤشر العالمي للمعرفة المالية (ستاندرد اند بورز 2015).

الجدول (5) : شبكة إنجاز العرب في المنطقة العربية

الدولة	التأسيس	عدد الطلبة المستفيدين من البرامج التعليمية	عدد الطلبة المستفيدين من المؤتمرات والمسابقات	المدارس	الجامعات
الجزائر	2010	3.867	306	5	25
البحرين	2005	20.058	289	170	5
مصر	2003	83.647	393	188	31
الكويت	2006	7.899	748	119	4
لبنان	2002	3.011	281	29	10
المغرب	2007	22.145	7.028	189	20
سلطنة عمان	2006	3.352	971	0	22
فلسطين	2005	29.715	9.224	171	29
قطر	2007	4.217	653	30	4
السعودية	2007	55.062	72	483	2
تونس	2010	5.889	2.139	7	177
الامارات	2005	3.981	6	24	9
اليمن	2010	2.720	237	8	0

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على الموقع التالي www.injazalarab.org/our-network/ انجاز العرب بتاريخ 19 أكتوبر 2017.